البحوث

إدارة توزيع الأموال داخل الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي*

د. يوسف حمد الإبراهيم**

"History is to a nation what memory is to the individual"
من الأقوال في التاريخ

مقدمة:

تفخر الشعوب دائما بتاريخها ، وعادة ما تبني الشعوب نهضتها إنطلاقا من الدروس المستفادة من تجارب الماضي ويأتي كثير من هذه الدروس في التاريخ من تجارب فترات المحن والمعاناة والقسوة ، ويعتبر غزو النظام العراقي لدولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠ من أقسى التجارب في التاريخ الحديث لهذا الوطن الذي يمتد لأكثر من ثلاثمائة عام ، وبالرغم من مرور أكثر من ثمانية أعوام على هذا الحدث إلا أن محاولات توثيق واستخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة مازالت في مهدها .

ويمثل الجانب الإقتصادي ، جانبا مهما من الجوانب المتعددة في عملية التوثيق لهذه التجربة ، ونرى أن معظم الدراسات التي تمت حتى الآن قد تناولت الآثار والنتائج الاقتصادية للغزو ، مقابل عدد محدود من المقالات التي تعرضت للأوضاع الاقتصادية إبان فترة الإحتلال ، وقد تم تناول هذا الجانب في هذه المقالات ضمن عملية توثيق للأوضاع بشكل عام[1] ، وعليه تسعى هذه الورقة ، في محاولة أولية لتحقيق هدفين رئيسيين :

الأول : تقديم عرض أولي للحالة الاقتصادية والمالية للمجتمع الكويتي إبان فترة الاحتلال

(*) يود الباحث أن يشكر كلا من د . محمد السقا على ملاحظته القيمة ود . رولا دشتي والاستاذة نادية الشراح على مساهمتهما في إجراء المقابلات وتجميع الوثائق والمعلومات لهذه الدراسة .

(**) عميد كلية العلوم الإدارية ـ عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

(١) على سبيل المثال انظر :

عالم المعرفة ، الغزو العراقي للكويت : المقدمة ـ الوقائع وردود الفعل ـ التداعيات : ندوة بحثية ، محمد عبدالهادي جمال ، الكويت وأيام الاحتلال ، فبراير ١٩٩٢ .

من خلال استعراض وضع النشاط الاقتصادي وموقف سوق النقود ومعدل صرف الدينار خلال تلك الفترة .

الثاني : محاول توثيق «المواءمة الاقتصادية» إن جاز التعبير ، وخاصة فيما يتعلق بعملية إدارة الأموال وتوزيعها داخل الكويت ، والتي كان لها دور هام في الحد من نزوح الكويتيين إلى الخارج ، وتعزيز الصمود في الداخل خلال فترة عصيبة سادها وضع غير طبيعي ، ازدادت فيه قسوة سلطات الاحتلال العراقي مع مرور الوقت .

وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية ، حيث يستعرض الجزء الأول الحالة الاقتصادية والمالية للكويت عند بدء الاحتلال العراقي ، ويتناول الجزء الثاني من الورقة الأوضاع المالية والنقدية داخل الكويت خلال فترة الاحتلال ، أما الجزء الثالث ، والذي يمثل الجزء الرئيسي في الورقة فيناقش إدارة الأموال وتوزيعها داخل الكويت من خلال الأطراف المختلفة .

أما عن منهجية عملية التوثيق فقد اعتمدت الورقة بشكل أساسي على نتائج اللقاءات التي عقدت مع بعض من شاركوا في عملية إدارة الأموال أثناء فترة الاحتلال[٢] ، وعلى ما هو معظمه محفوظ في الذاكرة وليس ما هو مدون ، حيث إن بعض وثائق هذه العملية مازالت موجودة كأمانات لدى البنك المركزي ، ولاشك أن هناك العديد من الأفراد الآخرين ، ممن شارك بشكل أو بآخر في هذه العملية لم تشملهم هذه الورقة نتيجة لصعوبة الاتصال بهم أو التعرف عليهم .

أولا : الحالة الاقتصادية والمالية للكويت إبان فترة الاحتلال:

تطرقت العديد من الكتابات في اقتصاديات الحروب ، ضمن أدبيات علم الاقتصاد للأوضاع الاقتصادية والمالية للدول التي تعرضت للغزو والاحتلال وكذلك السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبعها الدول الغازية لاستكمال السيطرة على تلك الدول المحتلة ، وبشكل عام تتلخص تلك الأوضاع في أنه عادة أول ما يصاب بالعطل في هذه الحالة هو النشاط الاقتصادي للدولة المحتلة ، ويتم بعد ذلك تدريجيا استخدام مواردها المتاحة وطاقتها الإنتاجية لخدمة الدولة الغازية سواء في تعزيز الاقتصاد المحلي للدولة الغازية أو تمويل تدعيم الآلة العسكرية

(٢) السادة : أحمد الكليب ، جاسم العون ، عبدالوهاب الوزان ، د . علي السالم الصباح ، د . علي الزميع .

لها ، ويبدأ النشاط الاقتصادي في الدولة المحتلة مع مرور الوقت في التقلص والتمحور حول قطاعات أولية ذات قيمة مضافة منخفضة ، مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات أو قطاع توزيعية ، وبالأخص في تجارة التجزئة التي لا توفر لأفراد المجتمع سوى الحد الأدنى من السلع والخدمات ، وعادة ما تنتشر مع تلك الأوضاع الاقتصادية ظاهرة التضخم والمتمثلة في ارتفاع حاد بالمستوى العام للأسعار يصاحبها في آن واحد ظاهرة البطالة بين أفراد المجتمع ، من جانب آخر تحاول السلطة العسكرية للدولة الغازية استكمال هيمنتها وسيطرتها المدنية على الدولة المحتلة عن طريق خلق عملة جديدة تدعى عملة الحرب (War Currency) تفرضها للتداول بدلا من العملة الرسمية للدولة المحتلة ، ويتم توفير الغطاء المطلوب لها من الاحتياطات والموارد المالية للدولة المحتلة ، وتمثل تجربة احتلال ألمانيا لأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية مثالا واضحا لتلك الأوضاع والسياسات المالية والاقتصادية خلال فترة الاحتلال ، حيث قامت ألمانيا باستغلال الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتشغيل الآلة العسكرية الألمانية ، فقد تم سلب الأموال والذهب والمواد الخام واستغلال العمالة والمصانع في هذه الدول لإنتاج الأسلحة وقطع الغيار للآلة العسكرية ، على سبيل المثال عندما قامت ألمانيا باحتلال هولندا ، ذلك البلد الغني من الناحية الزراعية ، أجبرتها على تحويل جانب كبير من المنتجات الزراعية والألبان والدواجن لخدمة الجيش الألماني ، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان على الفرد الهولندي أن يجد ما يكفيه من تلك المنتجات (An-derson, 1995) .

ومنذ اليوم الأول للغزو العراقي للكويت تعطل النشاط الاقتصادي المحلي للقطاعات الرئيسية (القطاع العائلي ، قطاع الإنتاج ، قطاع الحكومة ، وقطاع العالم الخارجي) ، كما انقطعت دورة تيار الدخل التي تربط تلك القطاعات الاقتصادية والأسواق المحلية للسلع والخدمات والموارد من جهة ، والأسواق المماثلة لها في الخارج من جهة أخرى ، وقد جاء هذا الانقطاع بعد أن بدأ الاقتصاد الكويتي يستعيد عافيته من صدمات الثمانينيات والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط في ١٩٨٦ والحرب العراقية الإيرانية وأزمة سوق الأوراق المالية المعروفة بأزمة المناخ ، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٨٩ بمعدل ٢٦٪ عن مستواه في عام ١٩٨٨ ، كما قفزت الصادرات النفطية بنسبة ٦١٪ مقارنة بمستوى عام ١٩٨٨ وقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩ إلى ١٦٣٨٠ دولارا مقارنة بمتوسط دخل فردي بلغ ١٨١٤ دولارا في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .

وترجع سرعة حدوث وضخامة ذلك العطل إلى عدة عوامل أهمها :

١ـ عنصر المفاجأة :

لم تقتصر انعكاسات مفاجأة الغزو على الجانب السياسي والعسكري فقط ، بل امتدت إلى الجانب الاقتصادي ، حيث شل عنصر المفاجأة القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي وعطل المؤسسات المالية بقنواتها المحلية والخارجية ، فبالرغم من أنه كانت هناك بوادر لحشد عسكري على الحدود ، إلا أنه لم يدر بخلد أحد أن تقدم دولة عربية على الاحتلال العسكري السافر لجارة لها ، وقد وضح وقع الحدث على النشاط اليومي للاقتصاد منذ اللحظة الأولى مع بدء الدوام في المؤسسات المختلفة في الدولة .

٢ـ توقف المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي :

من المعروف أن الاقتصاد الكويتي اقتصاد صغير ومفتوح وأحادي الإيراد حيث يعتمد اعتمادا كليا على الايرادات من مبيعات النفط للعالم الخارجي في تمويل الانفاق الحكومي بشكل مباشر وفي تمويل الواردات من السلع والخدمات فضلا عن الاستثمارات في الخارج بطريق غير مباشر ، وقد ساهمت تلك السمات في التدهور السريع للحالة المالية والاقتصادية المحلية ، حيث توقف النشاط الاقتصادي مع العالم الخارجي بتوقف صادرات النفط المصدر ومن ثم انقطاع المصدر الرئيسي للدخل ، وتعزز هذا التوقف بعد ذلك بفرض الحصار الاقتصادي الدولي وتجميد رؤوس الأموال الكويتية المستثمرة في الخارج في ٢ اغسطس ١٩٩٠ ، كما تعطل القطاع الحكومي عن العمل ، وهو الموظف الرئيسي للعمالة الكويتية بسبب انهيار مؤسساته ، وعجز النظام العراقي عن توفير هيكل إداري بديل يقوم على الكوادر المحلية لإدارة مؤسسات الدولة وذلك بسبب رفض الكويتيين التعاون مع سلطات الاحتلال .

٣ـ العصيان المدني :

كان إعلان العصيان المدني ، وإمتناع الكويتيين عن العمل في القطاع الحكومي ، بمثابة ضربة موجعة لقوات الاحتلال ، فقد كان لهذا العمل الأثر الكبير في تعطيل حركة الدورة الاقتصادية ، حيث اقتصر النشاط الحكومي على إجراء بعض المعاملات الإدارية والقانونية من قبل موظفين عراقيين وبعض العمالة الوافدة التي تعاونت مع الاحتلال ، وتعطل الدور الاقتصادي للحكومة ،

ضمن مكونات الدورة الاقتصادية ؛ حيث توقف الإنفاق الحكومي وأثره المضاعف في تحريك النشاط الاقتصادي .

٤ ـ تعطل دور المؤسسات المالية :

كان للتوقف شبه الكامل للمؤسسات المالية ، وخاصة البنك المركزي والبنوك التجارية ، الأثر الكبير في تعطل حركة النشاط الاقتصادي ، حيث انعدم دورها كوسيط مالي (Financial In-termediary) بين القطاعات الاقتصادية المحلية والخارجية ، كما تقلص دورها في سوق النقود والائتمان ، رغم محاولة سلطات الاحتلال تنشيط النظام المصرفي من خلال البنوك التجارية في ٢٠ اغسطس ١٩٩٠ ، وارغام بعض التجار والجمعيات التعاونية على ايداع ايرادات مبيعاتهم في البنوك لزيادة حجم الودائع وتمكين البنوك من أداء دورها التقليدي في خلق الإئتمان وتنشيط عمليات الإنتاج .

٥ ـ نزوح العمالة الوافدة :

ترتب على الاحتلال تدهور مستويات الأمن الداخلي ، ومع توقف حركة النشاط الاقتصادي ، أصبحت الأوضاع الداخلية غير مناسبة للعمالة المهاجرة ، وبالتالي تحولت الكويت من منطقة جذب إلى منطقة طرد لتلك العمالة ، خصوصا عندما قامت سلطات الاحتلال بمعادلة معدل صرف الدينار الكويتي بالدينار العراقي وهو ما يمثل في الواقع تخفيضا كبيرا لقيمة الدينار الكويتي ، فقد كان معدل صرف الدينار العراقي غير الرسمي بالدولار هو ٤,٥ دينار لكل دولار ، بينما كان معدل صرف الدينار الكويتي عشية الغزو ٠,٢٧٧٣ دينارا كويتيا لكل دولار (IMF, 1997) ، وهو ما يعني أن الدينار الكويتي كان يعادل ١٦,٢٢٧٩ دينارا عراقيا ، وعلى ذلك فإن معدل خفض قيمة الدينار نتيجة عملية توحيد معدلات الصرف يساوي ٧٩,١٥٢٢٪[٣] ، وهو خفض هائل لقيمة الدينار الكويتي ، وقد ترتب على ذلك انخفاض حاد في مستويات الأجور الحقيقية ، ومن ثم تدهور الفروق بين معدلات الأجر الحقيقي في كل من دولة الهجرة (الكويت) ودول الأصل لتلك العمالة والتي تمثل عنصر الجذب الأساسي لتلك العمالة للهجرة إلى الكويت .

---

(٣) توحيد معدل الصرف معناه خفض معدل صرف الدينار الكويتي بالدينار العراقي من ٠,٠٦١٦٢ دينار كويتي لكل دينار عراقي إلى ١ دينار كويتي لكل دينار عراقي أي أن معدل الانخفاض يساوي $\frac{٠,٠٦١٦٢ - ١}{٠,٠٦١٦٢} \times ١٠٠ = ١٥٢٢,٧٩$

ثانيا: الأوضاع النقدية والائتمانية في الداخل:

عكست الأوضاع النقدية في الاقتصاد جانبا مهما من النشاط الاقتصادي للكويت إبان فترة الاحتلال ، فقد تأثر عرض النقود في الكويت من حيث الهيكل والحجم معا ، فمن ناحية إزداد حجم النقد المتداول (Currency in Circulation) خارج النظام المصرفي بسبب زيادة الطلب على النقود السائلة استجابة لارتفاع درجة عدم التأكد (Uncertainty) التي صاحبت مناخ الاحتلال ، ومن ناحية أخرى انخفضت مستويات الودائع بسبب ازدياد السحب من البنوك التجارية عندما سمحت سلطات الاحتلال بذلك ، وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمة المضاعف النقدي بارتفاع نسبة النقود السائلة في المعروض النقدي ، وتدهورت قدرة البنوك على خلق الائتمان ، وهو ما أدى إلى انكماش المعروض من النقود وبالتالي تغذية الضغوط الانكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي في البداية ، وقد حاولت السلطات العراقية إجبار التجار والجمعيات التعاونية على إيداع ايراداتهم في البنوك ، غير أنه من الناحية العملية كان يتم ايداع مبالغ قليلة ثم إعادة سحبها مرة أخرى ، وبالرغم من عدم توفر المعلومات عن المعروض النقدي في فترة الاحتلال إلا أن اجمالي كمية النقود السائلة (البنكنوت) المتداولة خارج النظام المصرفي كان حوالي ٣٣٣,٧ مليون دينار في عام ١٩٨٩ ، بينما كانت كمية النقود السائلة التي تحتفظ بها البنوك (الاحتياطيات) ١٣٩,٤ مليون دينار ، من ناحية أخرى بلغت الودائع تحت الطلب في هذا العام ٦٣٥,٨ والودائع لأجل ٤٨٩٧,٧ (IMF, 1997) ولا يتوقع أن يختلف المعروض النقدي عن ذلك بصورة كبيرة عشية الاحتلال إلا أن النسبة بين النقد المتداول والودائع لاشك أنها تدهورت بصورة كبيرة نتيجة لسببين :

الأول : زيادة تفضيل السيولة لدى الأفراد ومن ثم تدهور الودائع كما ذكر سابقا .

الثاني : تعطل الوظيفة الأساسية للجهاز المصرفي والمتمثلة في خلق الائتمان ومن ثم الودائع .

أما عن جانب الطلب على النقود ، والذي عادة ما يتأثر في الأحوال العادية بعوامل اقتصادية مثل مستوى الدخل المتوقع وسعر الفائدة ، فقد تأثر بالعوامل السياسية والنفسية و «الاجراءات النقدية» التي اتبعتها سلطات الاحتلال ، ففي الأسابيع الأولى للغزو ارتفع الطلب على النقود السائلة بهدف الاحتفاظ بها كوسيط للتبادل مخزن للقيمة حيث اندفع الناس إلى أجهزة السحب الآلي في البنوك للحصول على أكبر قدر ممكن من النقود السائلة ، واستمروا في هذا

الاتجاه عندما سمحت السلطات العراقية بالسحب من الحسابات في البنوك التجارية ، ويعزى سبب ذلك إلى رغبة الناس بالاحتفاظ بنقود سائلة بدافع المعاملات والاحتياط الذي أشار إليه كينز لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يتعرضون لها سواء في حالة بقائهم في الكويت أو إذا اضطرهم الحال إلى الخروج منها ، وكذلك لاستخدامها في شراء وتخزين المواد الغذائية لمواجهة احتمالات نقص تلك المواد مع تطور الأوضاع في حينها ، ومن المعلوم أيضا أنه في ظل هذه الظروف يزداد الطلب على النقود السائلة ليس فقط لأغراض تمويل المعاملات والاحتياط وإنما أيضا يتزايد دافع الاكتناز للعملة Hoardings لدى الأفراد (Summer, 1990) .

ومع مرور الوقت بدأ العرض من النقود بالدينار الكويتي في الانخفاض تدريجيا بفعل زيادة نسب السيولة ونفاذ احتياطيات البنوك التجارية وتدهور قيمة المضاعف النقدي وبالتالي انخفاض المعروض النقدي من خلال التأثير على القاعدة النقدية (Monetary Base) والمضاعف النقدي (Money Multiplier) ، وقد حاولت السلطات العراقية زيادة عرض النقود من خلال سطوها على خزينة بنك الكويت المركزي وضخ الدنانير المطبوعة من الإصدار الثالث لرفع مستويات السيولة ، وهو ما اضطر الحكومة الكويتية في المنفى إلى إلغاء الإصدار الثالث من العملة الكويتية ، والذي يعادل ٣١٠ مليون دينارا كويتيا ، والذي يمثل حجم الأموال التي سرقتها السلطات العراقية من خزينة البنك المركزي ، وقد قامت السلطات العراقية بعد ذلك في شهر اكتوبر بالغاء الدينار الكويتي كعملة رسمية في التداول ، وتم فرض التعامل بالدينار العراقي بدلا منه ، وهو ما يعني من الناحية الواقعية تخفيض قيمة العملة (الدينار الكويتي) بصورة جوهرية كما سبقت الإشارة .

ومنذ تلك الفترة بدأ التعامل بالدينار العراقي يتزايد وينتظم ، إلا أن ذلك لم ينه التعامل بالدينار الكويتي حيث استمر استخدامه على نطاق محدود وبشكل سري بين بعض تجار التجزئة والأفراد وتجار المواد الغذائية واللجنة التنظيمية المالية . (وسيرد تفصيل عن ذلك لاحقا) إضافة إلى تهريبه إلى الخارج من أجل المضاربة وخاصة من قبل مكاتب الصيرفة ، ومع استمرار انخفاض المعروض من الدينار الكويتي في الداخل مقابل فرض التعامل بالدينار العراقي وارتفاع مستوى الأسعار للمواد الغذائية والسلع الأخرى مقدرة بالدينار العراقي ، اشتد الطلب على العملة العراقية .

وقد قامت السلطات العراقية ، لمواجهة هذا الوضع ، بطبع المزيد من النقود لزيادة الكميات

المعروضة منها ، وهو ما أدى إلى تغذية الضغوط التضخمية وتدهور القوة الشرائية للدينار العراقي وانعدام الثقة فيه في ظل ظروف نقص العرض من السلع بسبب انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وفرض الحصار[٤] ، وقد انعكست تلك التطورات في ازدياد سرعة دوران النقود (Velocity) وارتفاع المستوى العام للأسعار (نقود كثيرة تطارد عددا قليلا من السلع) .

من جانب آخر ساهم إصرار السلطات العراقية المحتلة على معادلة الدينار الكويتي بالدينار العراقي وفرض ذلك على التجار والجمعيات التعاونية في دفعهم إلى إجراء نوع من التعديل في أسعار السلع لكي تعكس التكلفة الحقيقية لها بوحدة النقود الجديدة سواء المنتج منها محليا أو المستورد منها من الخارج ، وهو ما أدى إلى ارتفاع إضافي كبير في المستوى العام للأسعار مقدرة بالدينار العراقي .

أما فيما يتعلق بمعدل الصرف في السوق السوداء ، فبالرغم من إلغاء الدينار الكويتي من قبل السلطات العراقية إلا أنه استمر في التداول وقد تذبذب معدل صرف الدينار الكويتي مقابل الدينار العراقي ما بين ٢ دينار عراقي لكل دينار كويتي إلى ١٢ دينارا عراقيا لكل دينار كويتي طبقا للتطورات السياسية والعسكرية والأخبار والإشاعات ومع هذا التذبذب المستمر في قيمة الدينار العراقي حاول الأفراد التخلص منه بعدة أساليب أهمها زيادة الإقبال على شراء السلع للحفاظ على القوة الشرائية لنقودهم من التدهور من ارتفاع الأسعار ، أو بالقيام بعمليات إحلال عملة (Currency Substitution) عن طريق استخدام أكثر من عملة في التداول كما يحدث عادة في الحروب والأزمات ، حيث يزداد اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ والتعامل بعملات تتسم باستقرار قوتها الشرائية بالنسبة للقوة الشرائية للعملة المحلية (Girton and Roper, 1981) ، وغالبا ما تتم عملية الإحلال من خلال زيادة استخدام الدولار الأمريكي أو ما يطلق عليها عملية الدولرة (Dol-larization)[٥] ، وقد ترتب على ذلك الوضع قصر استخدام الدينار العراقي كوسيلة للتبادل فقط ، أي لشراء السلع المعروضة بكميات محدودة في السوق المحلي ، مقابل ذلك حافظ الدينار الكويتي ، رغم تلك الظروف ، على قيمته نتيجة لتعهد الحكومة الكويتية في المنفى بضمان العملة المحلية في خارج وداخل الكويت المحتلة ، حيث تم الاتفاق مع السلطات النقدية بدول مجلس

---

(٤) تم إصدار ورقة نقدية جديدة فئة ٢٥ دينارا (عليها صورة حصان) ويتضح من نوعية الورق أنها مصنوعة محليا ولم تحز على ثقة المتعاملين ، وكانت تتداول في بعض الأحيان بأقل من قيمتها الأسمية .

(٥) ظهرت هذه الظاهرة على مستوى محدود جدا وذلك لعدة أسباب أهمها قصر فترة الاحتلال وعدم توفر كميات كافية من الدولار الأمريكي في السوق المحلية .

التعاون على تحويل مبالغ محدودة من الدينار الكويتي للمواطنين ، وفي الداخل تم إصدار سندات للتجار بالدينار الكويتي من خلال اللجنة التنظيمية المالية كما سيتبين لاحقا .

وسط هذا الانحسار في النشاط الاقتصادي ، وغياب السلطة التشريعية في بداية فترة الغزو ولعدم تنظيم العلاقات في الداخل ، بالإضافة إلى تخبط سلطات الاحتلال العراقي وتذبذب أهدافها وقراراتها ، حيث سعت في البداية إلى محاولة الحفاظ على استمرار الحياة في «مجراها الطبيعي» ، ونتيجة للعصيان المدني ورفض كافة الكويتيين التعاون ، وسرعة ردود فعل دول العالم ، لجأت تلك السلطات فيما بعد إلى سلب القطاعات الاقتصادية وتفريغها من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الغذائية ونقلها إلى العراق ، وقد كان الهدف من وراء ذلك هو محاولة تدمير القاعدة الاقتصادية المحلية وجعل الاقتصاد الكويتي اقتصادا مهمشا يسير في فلك الاقتصاد العراقي الضعيف أصلا من جراء الحرب العراقية الإيرانية[٦] ، وسط هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة بدأ المجتمع الكويتي تحت نير الاحتلال بنسج شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية غير الرسمية لحماية الفرد والمجتمع والمحافظة على هويته وبقائه ، وبرزت المبادرة الفردية الخلاقة إلى جانب العمل الجماعي من خلال مؤسسات العمل الشعبي ، فاتجه الناس إلى الجمعيات التعاونية والمساجد والمخابز والدواوين وغيرها كمؤسسات شعبية لتنظيم العمل فيما بينهم وتوفير الاحتياجات الأساسية وبعض الأموال لتيسير أمورهم المعيشية بعيدا عن الاعتماد على النظام العراقي .

ثالثا: إدارة الأموال وتوزيعها في الداخل:

مع بداية الاحتلال برزت تحديات عديدة أمام الشعب الكويتي كان من أبرزها توفير الأموال للأفراد حتى يتمكنوا من الحصول على ضروريات الحياة التي تعينهم على الصمود في الداخل ووقف نزوحهم للخارج ، وفي ذات الوقت لدعم استمرارهم في العصيان المدني وامتناعهم عن العمل في المؤسسات الحكومية .

وقد ساهمت أطراف عديدة في دعم هذا الصمود ، أبرزها الجمعيات التعاونية الإستهلاكية في مناطق الكويت المختلفة ، والتجار الكويتيون وغير الكويتيين ، وبعض المؤسسات غير الحكومية والأفراد ، إما بشكل منفرد أو بالتنسيق مع حكومة الكويت في

(٦) عاد الكثير من السلع والموارد الغذائية التي تم سرقتها وتصديرها للعراق في بداية الغزو مرة أخرى للظهور في الأسواق الكويتية وذلك نتيجة لضعف القوة الشرائية داخل العراق .

المنفى ، وتختلف تلك المساهمات من حيث حجم الأموال التي تم توفيرها للأفراد ومن حيث استمراريتها خلال فترة الاحتلال .

وفيما يلي توثيق لأبرز تلك المساهمات ، بما هو متوفر من معلومات اعتمدت على ما هو موثق واللقاءات والأحاديث المستقاة من الذاكرة ، ونعتقد بأن هناك مساهمات عديدة قد تمت لم يكشف النقاب عنها حيث فضل أصحابها السكوت والاكتفاء بمرضاه الله وتحرير الكويت .

ويلخص الشكل رقم (١) مساهمة تلك الأطراف ودورها في إدارة وتوزيع الأموال في الداخل ، والعلاقة التنظيمية بينها .

يمكن تحديد أهم مصادر التمويل التي توفرت في بداية فترة الاحتلال بالتالي :

١ ـ أموال صناديق الخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مناطق متفرقة من ضواحي الكويت وقدر عددها بخمسة عشر صندوقا تراوحت المبالغ التي تضمنتها من ٥٠ إلى ١٠٠ ألف د .ك لكل صندوق أي حوالي مليون ومائة ألف د .ك بالمتوسط .

٢ ـ أموال صناديق لجان الزكاة الشعبية وبعض الصناديق الموجودة في بيت الزكاة ، والتي قدرت بما لا يزيد عن عشرات الألوف من الدنانير الكويتية .

٣ ـ أموال شركة البترول الوطنية الكويتية ، والتي كانت متوفرة من مبيعات محطات الوقود قبل الاحتلال ، والتي قدرت بحوالي ٢ مليون د .ك .

٤ ـ أرصدة المواطنين والمؤسسات لدى البنوك التجارية المحلية ، حيث فتحت البنوك في ٢٠ اغسطس ١٩٩٠ ، وسمح للأفراد بالسحب بواقع ٣٠٠ د .ك يوميا في بداية الأمر ثم أسبوعيا إلى أن أصبح شهريا واستمرت تلك العملية حتى نهاية سبتمبر ١٩٩٠ فقط ، حيث تم معادلة الدينار العراقي بالدينار الكويتي مما أدى إلى العزوف عن السحب ، ويضاف إلى ذلك تحويلات المعاشات التقاعدية للكويتيين من خلال حساباتهم في البنوك .

٥ ـ أموال أرسلتها الحكومة الكويتية في المنفى إلى الداخل عن طريق المواطنين الكويتيين الذين تسللوا عبر الأراضي الكويتية في بداية الاحتلال وتراوحت ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألف د .ك . يوميا بالمتوسط .

٦ ـ أموال مبيعات الجمعيات التعاونية .

٧ ـ أموال التجار الكويتيين وغير الكويتيين والمواطنين المتواجدين داخل الكويت خلال فترة الاحتلال .

شكل ١: تدفق الأموال داخل الكويت إبان فترة الاحتلال

والجدير بالذكر أن المصادر الخمسة الأولى قد استنفذت أموالها في منتصف شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، واقتصرت مصادر الأموال المتوفرة بشكل رئيسي ومستمر على تجار السلع الغذائية والجمعيات التعاونية ، ومع تزايد حاجة المواطنين للموارد المالية ، تولدت فكرة تصميم آلية يتم من خلالها الاستفادة من هذين المصدرين في توفير الأموال للمواطنين بدون مقابل وبشكل مساعدات وإعانات وقد نجم عن هذه الفكرة تأسيس ما سمى بـ «اللجنة التنظيمية المالية» .

قبل الحديث عن اللجنة التنظيمية المالية ودورها في توزيع الأموال ، سنستعرض في البداية مصدري تلك الأموال ، وهما الجمعيات التعاونية والتجار .

١ـ أموال الجمعيات التعاونية :

لعبت الجمعيات التعاونية دوا مميزا خلال فترة الاحتلال ، ففي البداية بادرت تلك الجمعيات بتوزيع المبالغ النقدية التي توفرت حينها في صناديق تلك الجمعيات ، وتم التوزيع بطريقة متفق عليها بين أغلب الجمعيات التعاونية ، فحصلت الأسرة (المكونة من زوج وزوجة) على ١٠٠ د .ك شهريا ، وزاد المبلغ بواقع ٥٠ د .ك لكل فرد إضافي عليها .

كما قامت تلك الجمعيات وبالتنسيق مع التجار الكويتيين وغير الكويتيين بتسهيل عملية شراء ودفع قيمة السلع والمواد الغذائية لهم ، عن طريق دفع قيمتها نقدا أو من خلال إصدار إيصالات دفع مؤجلة يقوم التجار بموجبتها بالحصول على سندات من اللجنة التنظيمية المالية لاستلام مستحقاتهم من الحكومة في المنفى ، وقد شهدت جمعية السرة في منطقة السرة على سبيل المثال لا الحصر عمليات تبادل مختلفة للسلع والمواد الغذائية مع مجموعة من التجار ، وقد أبدى معظم التجار والشركات قبولهم لأسلوب الدفع المؤجل ، ماعدا البعض منهم الذي رفض هذا الأسلوب وأصر على التسديد النقدي الكامل لمبيعاتهم .

كما واجهت الجمعيات التعاونية قرارات قوات الاحتلال ، بمساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي ، ثم لاحقا منع تداول الدينار الكويتي في ٦ اكتوبر ١٩٩٠ ، وذلك للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية على الجمهور عن طريق الإتفاق مع اللجنة التنظيمية والتجار بأن تحدد أسعار المبيعات حسب أهميتها على أساس سياسة تسعيرية يمكن تلخيص ملامحها في الآتي :

- توزيع بعض المواد الغذائية بدون مقابل في بداية الأمر وهو ما يعد دعما مباشرا للجمهور .
- بالنسبة للمواد الغذائية الضرورية والتي تمثل عماد الحياة اليومية للأفراد تم الاتفاق على تسعيرها على أساس معدل صرف بين الدينار العراقي والكويتي يساوي ١ :١ ، حفاظا على توفير تلك السلع بأسعار معقولة ، وهو ما يمثل نوعا من أنواع الدعم غير المباشر الذي قدمته الجمعيات للجمهور خلال فترة الغزو .
- بالنسبة لباقي السلع فإن عملية تسعيرها تخضع لطبيعة تلك السلع من حيث كونها سلعا ضرورية أو كمالية ، حيث يأخذ معدل الصرف بين الدينار الكويتي والعراقي في التزايد تبعا لذلك . حتى بلغ معدل الصرف ٦ دنانير عراقية لكل دينار بالنسبة للسلع الكمالية[٧] ، وتعرف هذه السياسة في علم الاقتصاد بسياسة تعدد أسعار الصرف Multiple Exchange Rates Policy وهي سياسة تأخذ بها بعض الدول النامية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية متنوعة .

ولتعويض التجار وحماية لهم من بطش السلطات العراقية فقد اتفق على أن يتم تحرير ايصالات استلام البضاعة بالدينار العراقي ، ثم توثيق تلك الايصالات لدى اللجنة المالية التنظيمية بالدينار الكويتي على سبيل المثال فإن البضاعة التي يسلمها التاجر إلى الجمعية وتبلغ قيمتها مائة ألف دينار كويتي ، تحرر له الجمعية ايصالا باستلام مبلغ المائة ألف دينار عراقي وعند توثيقها لدى اللجنة المالية التنظيمية تصدر له السند بالقيمة الحقيقية للبضاعة وهي مائة ألف دينار كويتي .

كما كان للجمعيات التعاونية دور مميز في تسهيل عمليات بيع السلع والمواد الغذائية إلى الأفراد . فبالرغم من غياب الإدارة المصرفية التي تقنن عملية الشراء عن طريق بطاقات الائتمان المختلفة ، إلا أن الجمعيات وبالاتفاق مع بعض ممثلي البنوك المحلي قامت ببيع مختلف السلع والمنتجات للأفراد الذين يملكون بطاقات الائتمان الآلية المختلفة بواقع عشرة دنانير كويتية يوميا ، كما قبلت استخدام البطاقة المدنية للكويتيين كوسيلة دفع مؤجلة لاقتناء السلع والمواد الغذائية ، وقد تم تسجيل تلك المبيعات على ايصالات تحمل رقم حساب المواطن وعنوانه واستمر العمل بتلك الطريقة حتى النصف الأول من اكتوبر ١٩٩٠ ، وبعد التحرير ألغت الجمعيات التعاونية جميع الالتزامات المالية على هؤلاء الأفراد .

---

(٧) انطبق ذلك أيضا على عملية تسعير السلع الكمالية إذا كانت أقل من القيمة الحقيقية للدينار الكويتي (٢٣ , ١٦) بالنسبة للدينار العراقي .

٢ـ أموال التجار الكويتيين وغير الكويتيين والمواطنين المتواجدين داخل الكويت خلال فترة الاحتلال :

تعتمد الكويت اعتمادا كبيرا على استيراد احتياجاتها من مواد غذائية وسلعية من الخارج ، وبما أن عملية الاستيراد كانت تستغرق فترة طويلة من الوقت حتى تصل إلى الكويت قبل الاحتلال ، فقد كان التجار يلجأون إلى تخزين كميات كبيرة من مختلف تلك البضائع والسلع ، وتشير إحصائيات وزارة التخطيط لعام ١٩٨٩ ، إلى أن هناك زيادة في قيمة المخزون السلعي في الكويت بلغت قيمتها حوالي ١٤٥ مليون د .ك ، أي بواقع ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي من ذلك العام (وزارة التخطيط ، ١٩٩٢) وقد كان لهذا المخزون السلعي دور أساسي في عملية تدفق وتوزيع النقود إبان فترة الاحتلال .

فقد قام بعض التجار في بداية الاحتلال وبمبادرات فردية بتزويد أفراد المجتمع والجمعيات التعاونية بالسلع والمواد الغذائية المتوفرة في مخازنهم ، وكانت عملية سداد قيمة هذه السلع تختلف من حالة لأخرى ، فهناك ـ مثلا ـ بعض التجار الذين قاموا بتوزيع بضائعهم على المواطنين بدون مقابل ، والبعض الآخر قاموا ببيع بضائعهم نقدا ، في حين قبل البعض الآخر بيع بضائعه في مقابل سندات قبض مؤجلة يتم سدادها بعد إنتهاء الأزمة وتحرير الكويت كما سبقت الإشارة .

وقد تزامن الاحتلال مع وجود عدد من التجار غير الكويتيين ممن كانوا يمتلكون مخزونا من السلع والمواد الغذائية بالإضافة إلى عُملة نقدية محلية ، يعيشون ظروفا غير مستقرة لأوضاعهم التجارية وأعمالهم التشغيلية ، وقد قرر هؤلاء تصفية أعمالهم نتيجة لظروف الاحتلال ، وبناء عليه فقد قرر البعض منهم بيع بضائعه مباشرة في السوق ، بينما فضّل البعض الآخر البحث عن وسيط يعتمد عليه في شراء السلع والمواد الغذائية مقابل الحصول على عُملات قابلة للتداول في الخارج ، على أن يكون لهذا الوسيط دور في تحويل الأموال المقدمة بالعُملة المحلية إلى عملة تتداول في الخارج .

خلال تلك الظروف المضطربة وحالة عدم اليقين ، ومع ظهور فكرة إنشاء اللجنة التنظيمية المالية ، اتجه بعض التجار الكويتيين وغير الكويتيين إلى اللجنة للتنسيق معها ، وقد اقتصر دور التجار غير الكويتيين على تزويد اللجنة التنظيمية المالية بالسلع والنقود في بداية عملها ، في مقابل أن تتم عملية تعويضهم عن طريق سندات تدفع لهم بالخارج ، وقد تقلص دور هؤلاء التجار مع مرور الأيام ، حيث نزح الكثير منهم بعد تصفية أعمالهم .

أما بالنسبة لبعض التجار الكويتيين فقد تميز دورهم الفعال خلال فترة الاحتلال حتى التحرير ، حيث قاموا بعمليات تبادل سلعي ونقدي مع جهات متعددة مثل الجمعيات التعاونية ، أفراد المجتمع ، اللجنة التنظيمية ، التجار العراقيين ، وساهمت تلك العمليات في تنشيط الحركة الاقتصادية وتدفق الأموال ، وقد كان لتوافر الأموال السائلة لدى التجار الكويتيين من جراء بيعهم المخزون من السلع والمواد الغذائية ، الدور الفعال في تزويد اللجنة بما توفر لديهم من تلك الأموال وأموال سائلة أخرى كانت بحوزتهم من قبل ، وفي مقابل تلك المعاملات بين التجار الكويتيين واللجنة التنظيمية المالية فقد تم الاتفاق على اصدار سندات قبض وايصالات بيع بالأجل للتجار من قبل تلك اللجنة ، والتي صرفت لهم بعد تحرير الكويت ، ووفقا لبيانات وزارة المالية فقد بلغت جملة المبالغ المدفوعة للتجار الكويتيين بعد التحرير ٣ , ٣٤ مليون دينار (أي ما يعادل ١٢٠ مليون دولار) (PAAC, 1998) .

٣ـ اللجنة التنظيمية المالية[٨] :

تمثلت مهمة اللجنة التنظيمية المالية في البحث عن مصادر تمويل مستمرة يتم تحصيلها مقابل إصدار سندات ، ثم توزيع هذه الأموال على المواطنين ، وقد تم أخذ موافقة حكومة المنفى على ضمان تلك السندات التي تصدرها اللجنة .

وقد حققت اللجنة من خلال هذه الأعمال أهدافا عديدة ، أهمها ربط الحكومة في المنفى مع المواطنين في الداخل ، وتوفير كميات كبيرة من النقود من داخل الاقتصاد المحلي ، وضمان تزويد المواطنين بالأموال على فترات منتظمة مما ساعد على صمودهم ، وقد قامت اللجنة في بداية الأمر بالاتصال بالتجار الكويتيين وغير الكويتيين والمواطنين للتنسيق معهم في تنظيم عملية جمع الأموال ، وضمان استمرار تلك المصادر قبل البدء في توزيعها .

وحتى يتم تحقيق هذا الهدف بشكل مستمر ، تم الاتفاق على تنسيق عملية جمع الأموال لنصب في مجمع واحد لدى اللجنة التنظيمية المالية ومن ثم توزيعها بعد ذلك على الوسطاء الذين كانت مهمتهم عملية توزيع الأموال ، والقيام بدور الوسيط بين اللجنة التنظيمية المالية

(٨) أعضاء اللجنة هم كل من السادة : جاسم العون ، خالد بودي ، صباح ناصر الصباح ، عبدالوهاب الوزان ، د . علي السالم الصباح ، فهد الأمير ، فيصل المرزوق ، محمد البدر ، وقد تفاوت دور هؤلاء الأعضاء في نشاط عمل اللجنة ، كما شارك أعضاء آخرون في بعض نشاطاتها .

والمواطنين[٩] ، وقد بدأت اللجنة عملها الفعلي في الأيام الأولى من الاحتلال وبالتحديد في ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ حيث بلغت قيمة أول عملية تبادل للنقود مع شخصين بقيمة قدرها حوالي أربعمائة ألف دينار كويتي ، وقد تزايدت تلك العمليات حتى بلغت ذروتها في كل من شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ ، وتقدر قيمة المبالغ التي قامت اللجنة بتوزيعها حوالي خمسين مليون دينار عراقي شهريا ، تم توزيعها على المناطق المتفرقة حسب عدد السكان المتواجدين ، وحسب فاعلية عملية التوزيع ، وبلغت الأرقام التقديرية لعملية توزيع النقود شهريا ، حسب المناطق على النحو التالي :

الجهراء	٤ ـ ٥	ملايين دينار عراقي
الرميثية	٨ ـ ١٠	ملايين دينار عراقي
مشرف وبيان	٤ ـ ٥	ملايين دينار عراقي
الروضة	٤ ـ ٥	ملايين دينار عراقي
ضاحية عبدالله السالم	١	ملايين دينار عراقي
كيفان	٢	ملايين دينار عراقي
خيطان والفروانية والرابية	١٠	ملايين دينار عراقي
ضاحية صباح السالم	٥	ملايين دينار عراقي
الفحيحيل والقرين	٥	ملايين دينار عراقي

وقد واجهت اللجنة خلال عملها فترات انحسار للسيولة خاصة عندما توقف التعامل بالدينار الكويتي وإلغاء البنك المركزي لفئات محددة من الدنانير الكويتية ، وقد قامت القوات العراقية حينها بإرغام التجار على قبول تلك الفئات الملغاة مقابل حصولهم على السلع والمواد الغذائية ، وتقدّر قيمة الأوراق النقدية الملغاة التي تم تداولها بحوالي أربعين مليون دينار كويتي ، من جانب آخر ، كان لقرار سماح القوات العراقية للمدنيين العراقيين بدخول الأراضي الكويتية دور نسبي في توفير السيولة من الدينار العراقي لدى التجار وبالتالي اللجنة التنظيمية المالية .

(٩) تم في بعض الأحيان التبادل عن طريق طرف ثالث ، أي أنه يتم تحرير السند من قبل د . علي سالم وينقله بعد ذلك المسؤول عن التوزيع إلى التاجر الذي يوفر له السيولة .

أهم ملامح وسمات عمليات التبادل التي تمت من خلال اللجنة التنظيمية المالية

تعتبر فكرة عمل تلك اللجنة ونشاطها من أبرز الأعمال المتعلقة بإدارة الأموال وتوزيعها في الداخل ، ويمكن استعراض أهم ملامح ونتائج عمل اللجنة على الوجه التالي :

(١) إصدار سندات آجلة للتجار الكويتيين بلغت نسبتها ٧٠٪ من إجمالي حجم التبادل ، وبلغت قيمة تلك السندات حوالي ٤٠ مليون دينار كويتي ، وقد تم تسديد قيمتها بعد التحرير عن طريق بنك الكويت المركزي بعد موافقة وزارة المالية .

(٢) إصدار سندات للتجار غير الكويتيين بلغت نسبتها ٣٠٪ من إجمالي حجم التبادل ، وقد تم تسديد قيمتها لهم بشكل آني من خلال التحويل بالدولار إلى حساباتهم بالخارج .

(٣) تم إصدار ما نسبته ٨٠٪ من السندات للتجار الكويتيين مقابل استلام مبالغ نقدية بالدينار العراقي ، وتقدر قيمتها بحوالي ٢٠٠ مليون دينار عراقي ، أما باقي تلك السندات ، والتي تمثل ٢٠٪ ، فقد تم إصدارها مقابل استلام مبالغ نقدية بالدينار الكويتي .

(٤) تمت عمليات التبادل المذكورة أعلاه مقابل تحرير سند يُذكر فيه اسم الشخص الذي قام بالدفع والمبلغ (بالعملتين) الذي تم تسليمه للجنة المالية التنظيمية ، ويذيّل السند بتوقيع الدكتور علي سالم العلي الصباح في الكويت ويتم إرسال نسختين عن طريق الفاكس إحداهما إلى منزل الدكتور علي سالم العلي الصباح في لندن للحفظ والأخرى إلى مكتب بنك الكويت المركزي في لندن ، ليقوم بدوره بدفع المبلغ إلى الشخص المعني بعد موافقة وزارة المالية (حكومة الكويت في الطائف) ، وبعد التحرير قام الدكتور علي السالم بمراجعة جميع هذه السندات لمطابقتها مع ما لديه من وثائق حتى يتم صرف المبالغ المحررة في السندات لأصحابها .

(٥) استخدمت اللجنة التنظيمية المالية في تبادلها مع التجار في تلك المعاملات أسعار الصرف التالية :

الدينار الكويتي	مقابل	٢ دينار أمريكي
الدينار الكويتي	مقابل	٤ إلى ٥ دنانير عراقي ثم ارتفع إلى ٦ دنانير عراقي

أما التجار غير الكويتيين فقد تم الدفع لهم بالدولار الأمريكي بسعر صرف دولار واحد مقابل كل ٥ , ٤ دينار عراقي .

ونخلص من ذلك بالقول إن عدم استقرار الظروف المالية والنقدية كان من الممكن أن يؤدي

إلى نزوح عدد أكبر من الكويتيين إلى الخارج خلال فترة الاحتلال إلا أن دور اللجنة التنظيمية المالية وغيرها من اللجان الشعبية كان له الأثر الكبير في تخفيف وطأة شح الموارد المالية للأفراد ، وساعدهم بالتالي على استكمال مسيرة صمودهم في الداخل ، وقد كان لمساعدة التجار الكويتيين وتضافر جهود بعض الأفراد عن دعم الحكومة الكويتية بالمنفى أكبر الأثر في انجاح عمل اللجنة في الداخل .

خلاصة:

حاولت هذه الورقة عرض الحالة المالية والاقتصادية للمجتمع الكويتي في الداخل إبان فترة الإحتلال ، كما حاولت توثيق الجهود المبذولة في تقديم الدعم المالي للكويتيين الصامدين في الداخل من خلال شبكة منظمة من العلاقات في الداخل ومع الخارج .

ومن خلال شرح تدهور الأوضاع النقدية والائتمانية في الداخل تم استعراض تعامل المؤسسات المالي والتجار والجمعيات التعاونية مع هذه الأوضاع من خلال المحافظة على القوة الشرائية لدخول ومدخرات الكويتيين الصامدين في الداخل وكذلك مقاومة ضغوط السلطات العراقية في إعادة نشاط النظام المصرفي وفرض التعامل بالدينار العراقي بعد مساواته بالدينار الكويتي ، كما تم استعراض تجربة رائدة في إدارة وتوزيع الأموال على المواطنين في الداخل وذلك من خلال إقامة شبكة منظمة مع التجار والجمعيات التعاونية لتنظيم هذه العملية وربطها مع الحكومة الكويتية في المنفى .

وتعكس هذه العلاقات القدرات الإنسانية في الإبداع والتأقلم في مواجهة الاحتلال رغم قسوة وبطش النظام العراقي ، وقد ساهمت هذه العلاقات في تخفيف آثار صدمة العدوان على الأفراد في الداخل ومدهم بالمساعدات النقدية التي تساعدهم على توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم اليومية ، وتوفير قدر أكبر من السلع الضرورية اللازمة لاستهلاكهم اليومي وذلك بأسعار معقولة ، وبصفة خاصة السلع الغذائية ، كما ساعدت هذه الجهود على استمرار صمود الكويتيين في الداخل ومقاومة الاحتلال سواء من خلال العصيان المدني أو العمليات العسكرية ، ويمكن القول إن هذه الجهود مثال لدور مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الشعبية ، التي قامت بأدوار وزارتي المالية والتجارة إبان فترة الاحتلال .

ملحق لأهم القرارات الاقتصادية إبان فترة الاحتلال

أهم القرارات الاقتصادية لحكومة الكويت في المنفى إبان فترة احتلال القوات العراقية لدولة الكويت

التاريخ	القرار
2 أغسطس 1990	قرار بحصر التوقيع على القرارات الاستثمارية بوزير المالية لحكومة الكويت في المنفى ورئيس مكتب الاستثمار الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح .
3 أغسطس 1990	أمر أميري في شأن المقر المؤقت لحكومة الكويت وبعض الأحكام المنظمة لأعمالها ، «مادة سادسة» ترتب الأوضاع المالية للدولة وفقا للموارد المتاحة بقرارات من مجلس الوزراء .
7 أكتوبر 1990	مرسوم بقانون بإلغاء تداول بعض فئات الدينار الكويتي .

أهم القرارات الاقتصادية التي اتخذتها قوات الاحتلال العراقية

التاريخ	القرار
6 أغسطس 1990	العراق يعلن مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي .
20 أغسطس 1990	فتح المصارف التجارية في الكويت .
6 سبتمبر 1990	السماح للمواطنين في الكويت باستيراد السلع من العراق دون تحويل عملة للخارج .
24 سبتمبر 1990	إعلان عن آخر مهلة لإبدال الدينار الكويتي هو 6 أكتوبر 1990 ، وسحب الدينار الكويتي من التداول واستبداله بالدينار العراقي .
30 أكتوبر 1990	صرف رواتب المتقاعدين عن طريق البنوك التجارية اعتبارا من 27/ 10/ 1990 ولغاية 20/ 11/ 1990 .
31 أكتوبر 1990	1 ـ السماح بالتعامل بالشيكات ابتداء من 1/ 11/ 1990 . 2 ـ دعوة لاستبدال البطاقات المدنية في الكويت .
1 يناير 1991	منع الجمعيات التعاونية من توزيع التموين إلا بالبطاقة العراقية .

أهم القرارات الاقتصادية الدولية
إبان فترة احتلال القوات العراقية لدولة الكويت

التاريخ	القرار
الخميس 2 أغسطس 1990	١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية تقرر تجميد الودائع الكويتية والممتلكات الكويتية والعراقية لديها ولدى الفروع والمؤسسات التابعة لها في الخارج بعد أن أدانت الغزو العراقي للكويت وطالبت بانسحاب القوات العراقية فورا وبدون شروط . ٢ـ بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان تقرر تجميد كافة الأرصدة الكويتية لديها .
السبت 4 أغسطس 1990	المجموعة الأوروبية تصدر في اجتماع لها في روما قرارا بتجميد أرصدة العراق ووقف مبيعات الأسلحة إليه ومنع استيراد النفط من كل من العراق والكويت .
الأحد 26 أغسطس 1990	محافظ البنك المركزي في الإمارات يعلن أن مؤسسات النقد الخليجية قامت بترتيبات خاصة لدعم سعر صرف الدينار الكويتي مقابل كل عملة خليجية وذلك بأسعار صرف متقاربة .

المـراجـع

١ ـ محمد عبدالهادي جمال ، الكويت وأيام الاحتلال ، الكويت ، فبراير ١٩٩٢ .

٢ ـ ندوة الغزو العراقي للكويت : المقدمة ـ الوقائع وردود الفعل ـ التداعيات ، عالم المعرفة ـ الكويت ، مارس ١٩٩٥ .

٣ ـ وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٩٢ .

4 - Anderson, A. (1995) "A Forgotten Chapter: Holland under the Third Reich", Lecture Presented at the University of Southern California, U.S.A., October 17, 1995.

5 - Girton, L. and Roper, D (1981), "Theory and Implications of Currency Substitution", ***Journal of Credit. Money and Banking,*** Vol. 13, No. 1, pp. 12 - 30.

6 - International Monetary Fund, ***International Financial Statistics,*** 1997.

7 - Public Authority for Assessment of Compensation for Damages Resulting from Iraqi Aggression (PAAC) (1998), "Damage Assessment and Sectional Priorities", Chapter 5, Kuwait.

8 - Summer, S. B. (1990), "The Transaction and Hoarding Demand for Currency". ***Quarterly Review of Economics and Business,*** Vol. 30, No. 1, PP. 75 - 89.

ملخص

Money Distribution in Kuwait During the Iraqi Occupation

Dr. Yousuf H. Al-Ibrahim

The Iraqi occupation of Kuwait in 1990 represents one of the harshest periods in Kuwait's history. However, research to document this period is still in its early stages. In contribution to documentaion of this period, this paper attempts to archive the economic and financial aspects conditions inside the occupied Kuwait. In order to achieve this objective, Section One presents the economic and financial conditions in Kuwait at the beginning of the occupation, surveying economic activities, money markets and Kuwaiti Dinar exchange rates. In section two the paper reviews the developments in financial and economic condictions during the period of occupation wherein the political and military events had an effect on such conditions. Section three attempts to document in some details, money management and distribution in Kuwait where civil society institutions and individuals put their hands together to build an underground network that collected money from merchants and co-ops vis-a-vis issuing bonds guaranteed by the Kuwaiti government in exile. This money was distributed to Kuwaiti families inside Kuwait to help them survive the occupation and remain in Kuwait.

The methodology that has been followed in this paper was based upon interviews with key players of the period as well as available documentation..